مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

داعش تهدّد الانتخابات العراقية المقبلة

التوتر الشيعي- السني
واحتمال اندلاع حرب أهلية جديدة في لبنان

الأبعاد السياسية والتقنية للطاقة الكهربائية إبّان حكم سلطة التحالف المؤقتة

السنة الثانية
العدد ((٧٠))

الأحد / ٤ / ٥ / ٢٠١٤

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية

- الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤: الحدث الأكبر في العراق | ٣

مقالات استراتيجية

- داعش تهدّد الانتخابات العراقية المقبلة | ٥
- التوتر الشيعي - السني واحتمال اندلاع حرب أهلية جديدة في لبنان | ٧
- النزاع السوري والتطرف السني في لبنان | ١١
- الأبعاد السياسية والتقنية للطاقة الكهربائية إبّان حكم سلطة التحالف المؤقتة | ١٢

شؤون اقتصادية

- العراق يواجه مشكلات في جودة النفط مع سعيه لزيادة مبيعات النفط | ١٦
- العراق يرحّب بقرار الأمم المتحدة بشأن إنجاز منظمة القياس والمعايرة النفطية | ١٧

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [٧٠]

الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤: الحدث الأكبر في العراق

ننشر في هذا العدد ترجمة ملخصة لتقرير استراتيجي مهم منشور في موقع معهد دراسات الحرب التابع لتيار المحافظين الجدد، وسنستمر في الأعداد القادمة بنشر ترجمات ملخصة لتقارير ودراسات ومقالات أخرى تتناول الحدث الأكبر في العراق اليوم ألا وهو الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤.

فمما ورد في هذا التقرير المعنون **"داعش تهدّد الانتخابات العراقية المقبلة"**: إن لدى داعش القدرة على تهديد الوضع الأمني في عدة محافظات لدرجة الحيلولة دون فتح مراكز انتخابية، أو أن تمنع العراقيين من التسجيل بأمان للحصول على بطاقة الناخبين، وتعتزم زعزعة استقرار العراق من خلال تعطيل الانتخابات، وعلى المستوى الاستراتيجي تَعد فشل الانتخابات انتصاراً ضد الديمقراطية، وانها موجودة أيضاً في سوريا، لذلك فمن المهم أن نلاحظ أنها لا تعمل كمنظمة عسكرية في العراق فقط، وتسعى إلى كسب شرعية نسبية لحكم العراق من خلال السلطة الدينية وكذلك القوة الصارمة، وتشير المنشورات إلى أنها تعمل بشكل علني في هذه المناطق من العراق التي تعد من المناطق المختلطة سكانياً، وكذلك تشير إلى أنها أكثر تنظيماً وقدرة على التأثير في هذه المناطق، وقد يدل أيضاً على أنها تدرك وجود فرصة أكبر لإثارة الخصومات العرقية والطائفية والعنف المتبادل قبل الانتخابات.

ونحن بدورنا وبمناسبة هذا الحدث الأكبر في العراق اليوم، نود تسجيل الملاحظات الآتية:

١- إن الديمقراطية والانتخابات والحرية وغيرها من المفاهيم التي أصبحت رائجة في العراق بعد الغزو الأمريكي، **ليست بضاعة يتم استيرادها من الخارج وسرعان ما يتم استعمالها وتداولها بسهولة**، وإنما هي تعبير عن تربية وثقافة وممارسة شعبية تتأصل في سلوك وتصرفات الأفراد عبر الزمن والسنين الطويلة، وتنبع بالدرجة الأساس من **تربية الطفل واحترامه في مرحلة ما قبل المدرسة بالذات**.

٢- إن ما شهده ويشهده العراق طيلة العقد الماضي ومنذ سقوط الطاغية صدام، هو في الحقيقة لا يجسد الحرية والديمقراطية، بل هو **وصفة واضحة للفوضى بكل معنى الكلمة**، وهي فوضى كما يدّعون من النوع الخلّاق التي يراد منها إنتاج خريطة ووضع جديد للمنطقة التي وُضعت ملامحها في بدايات القرن الماضي على أساس اتفاقية سايكس – بيكو الشهيرة.

٣- إن من ملامح هذه الفوضى هو **العدد الكبير من الكتل والأحزاب**، الأمر الذي يربك المواطن العادي ويشوّش عليه رؤية المشهد بوضوح، إذ نلاحظ وجود حزبين أو ثلاثة أحزاب فقط في الدول العريقة في الممارسة الديمقراطية، الأمر الذي يؤشر مدى **الخطأ الاستراتيجي الكبير** الذي وقعت فيه النخبة المتصدية للعمل العام في العراق.

٤- إن من ملامح هذه الفوضى العارمة هو **إعطاء الفرصة للكتل الصغيرة بالدخول إلى البرلمان**، على أساس نظام سانت ليغو الانتخابي، الأمر الذي يمنع صعود كتل كبيرة محدودة العدد، تستطيع عقد تحالفات مع الأطراف الأخرى بسهولة.

العدد [٧٠]

٥- إن من ملامح هذه الفوضى الطاغية على المشهد وبسبب الالتزام بنظام القائمة المغلقة وخصوصاً في الدورات السابقة، هو **صعود أفراد شبه أميين** يفتقرون إلى لياقة تمثيل العراقيين في البرلمان بكفاءة ومهنية عالية.

٦- لذلك فالمطلوب نبذ نظام القائمة المغلقة تماماً وتحديد الحد الأدنى للعمر بأربعين عاماً مثلاً وللتحصيل الأكاديمي بشهادة البكالوريوس.

٧- إن من ملامح هذه الفوضى المنتشرة هو **نظام المحاصصة** الذي جاء به "بول بريمر" هذا النظام الذي يعني عملياً شلل الحكومة وإعاقة وعرقلة عملها، الأمر الذي أدّى إلى حصول هذا الفارق الكبير في الإعمار بين كردستان وبقية أنحاء العراق.

٨- إن هذا الفارق الكبير في الإعمار لربما يُراد منه **تشجيع نظام الأقاليم** الذي يُراد منه في نهاية المطاف تقسيم وتجزئة العراق وفق ما نظّر له شيخ المستشرقين "برنارد لويس".

٩- ومن الواضح للمتابع الاستراتيجي ملاحظة **استكمال الاستعدادات الكاملة على الأرض لانفصال كردستان لاحقاً.**

١٠- إن من ملامح الفوضى التي تشهدها الساحة العراقية، هو التركيبة الحكومية الحالية التي جاءت نتيجة - **التلاعب الكترونياً وفي مراحل متقدمة وبعيداً عن أنظار المراقبين** - بنتائج انتخابات الدورة البرلمانية السابقة التي رفعت قائمة اياد علاوي إلى مستوى قريب من قائمة دولة القانون التي كانت **القائمة الأجدر بالحصول على أغلبية مريحة لتشكيل الحكومة**، كما يحصل في الدول الأخرى مثل تركيا وغيرها الكثير.

١١- إن تجربة السنوات الأربع الماضية أثبتت وبوضوح أن دور هذه القائمة المذكورة أعلاه كان إضعاف العملية السياسية **وعرقلة مشاريعها الاستراتيجية العملاقة**، لصالح الإعمار والازدهار في كردستان، ولصالح انتشار الفساد والإرهاب والترويج للطائفية.

١٢- وكان من نتائج هذه المرحلة المنصرمة **الاصطفاف الطائفي والقومي** الذي طغى على الانتخابات الحالية.

١٣- هذا الاصطفاف القومي والطائفي يراد منه **إضعاف العراق تمهيداً لتقسيمه وتجزئته،** إرضاءً وطمأنة لإسرائيل الخائفة دائماً من وحدة وقوة العراق الذي يمكن أن يكون لاعباً إقليمياً قوياً بسبب ما لديه من **ثروة نفطية هائلة** وغيرها من الثروات المادية وغير المادية.

١٤- إن تشكيل الحكومة القادمة سيكون من الأمور العسيرة وسيتطلب وقتاً طويلاً، **يمكن أن يستغرق عاماً كاملاً.**

لايمكن للعراق أن يواجه كل هذه التحديات من دون أن تمتلك نخبهُ المتصدية للعمل العام مهارة **"الوعي الاستراتيجي"** اللازم الذي يُعدّ منظومة كاملة من الرؤى والتصورات والمعلومات التي تستوعب أبعاد المشهد بشكل مهني كامل وعقلاني وناضج بعيد عن العواطف الجياشة والسطحية العجولة اللاهثة وراء الحدث بدلاً من أن تكون مستشرفة ومتوقعة له.

العدد [٧٠]

داعش تهدّد الانتخابات العراقية المقبلة

الكتّاب: عمر عبدالله، وجيسيكا لويس، وأليكس بيلكَر، والفريق العراقي
مركز دراسات الحرب - ٢٠١٤/٣/٢٨

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن لدى داعش القدرة على تهديد الوضع الأمني في عدة محافظات لدرجة الحيلولة دون فتح مراكز انتخابية، أو أن تمنع العراقيين من التسجيل بأمان للحصول على بطاقة الناخبين، وتعتزم زعزعة استقرار العراق من خلال تعطيل الانتخابات، وعلى المستوى الاستراتيجي تَعد فشل الانتخابات انتصاراً ضد الديمقراطية

أصدر مركز دراسات الحرب تقريراً وترجمة لرسائل تهديد من قِبل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وابتدأ التقرير بالإشارة إلى إدانة الدولة الإسلامية في العراق والشام للانتخابات البرلمانية القادمة وذلك من خلال **منشورات وزِّعت في كركوك وديالى ونينوى وشمال بغداد**، ونقلت داعش تهديداتها من خلال هذه المنشورات وكذلك من خلال صفحات التواصل الاجتماعي تويتر.

يوم ٣٠ نيسان هو موعد إجراء الانتخابات الوطنية العراقية، وينبغي النظر إلى تهديدات داعش بوصفها تهديداً مباشراً على المرشحين والمراكز الانتخابية والناخبين.

إن تهديد الانتخابات من قِبل داعش ليس من دون سابقة، فقد حاول تنظيم القاعدة في العراق عرقلة العملية السياسية قبل الانتخابات الوطنية قبل عام ٢٠١٠، **إلا أن السياق الحالي أمر بالغ الأهمية، حيث إن لدى داعش القدرة على تهديد الوضع الأمني في عدة محافظات لدرجة الحيلولة دون فتح مراكز انتخابية، أو منع العراقيين من التسجيل بأمان للحصول على بطاقة الناخبين. وعلى مستوى العمليات تعتزم داعش زعزعة الاستقرار في العراق من خلال تعطيل الانتخابات. وعلى المستوى الاستراتيجي تَعد داعش فشل الانتخابات انتصاراً ضد الديمقراطية.**

ومن دون إجراء انتخابات حرة ونزيهة، لايمكن للمؤسسات السياسية في العراق أن تتحمل ضغوط الجماعات المناهضة للحكومة، ومن ثمَّ فإن **استقرار العراق يعتمد على نجاح الانتخابات المقبلة، وحتى هذا اليوم سوف يقدّم مركز دراسات الحرب التقارير عن التهديدات الأمنية المرصودة للانتخابات.**

يحتوي هذا التقرير على ترجمات كاملة لبيانات

أصدرها تنظيم داعش في ٣ آذار عام ٢٠١٤ تدين الانتخابات، وكشف الكتّاب عن أن هذه الرسائل تؤكد نية داعش إنشاء هياكل إدارية داخل العراق، وهي ولايات ضمن بناء أوسع للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، كما أنها تقسّم الدولة الإسلامية في العراق والشام تاريخياً كما لوحظ ذلك في ولاية الأنبار وصلاح الدين ونينوى والجنوب، في إشارة إلى شمال بابل. **الدولة الإسلامية في العراق والشام موجودة أيضاً في سوريا، لذلك فمن المهم أن نلاحظ أنها لا تعمل كمنظمة عسكرية في العراق فقط. وتسعى المنظمة إلى كسب شرعية نسبية لحكم العراق من خلال السلطة الدينية وكذلك القوة الصارمة.**

في محافظة كركوك، صدر بيان بتاريخ ٣ آذار ٢٠١٤، من قِبل **لجنة الشريعة في الدولة الإسلامية في العراق والشام فيما يتعلق بالمشاركة وتسهيل الانتخابات المقبلة**، فضلاً على منشورات أخرى معادية للانتخابات وزِّعت على الطلاب في مدرسة واحدة على الأقل ومواطنين في أماكن أخرى من كركوك. وادعى البيان أن **المشاركة في الانتخابات تعد كفراً أو إخفاءً لحقيقة الإسلام لتحل قوانين الكفار محل قوانين الله.** وأعلن البيان أيضاً أن مراكز الاقتراع والمراكز المستخدمة لتوزيع بطاقة الناخب تعدّ أهدافاً، **وحذّر المواطنين السنة من الاقتراب منها.** ونشر التقرير نصّ المنشورات باللغة العربية وترجمتها وكذلك منشورات مشابهة نُشرت في مناطق أخرى.

إن الانتخابات الوطنية العراقية معرّضة أصلاً للخطر جراء الأزمة الأمنية الجارية في محافظة الأنبار، ففي ٢٤ آذار عام ٢٠١٤ أبلغت الحكومة المحلية في الأنبار المفوضية أنه لايمكن إجراء الانتخابات في أكثر من نصف الأنبار، وخاصة في مدينة الفلوجة والمناطق المحيطة بها لأن هذه المناطق ماتزال تحت سيطرة داعش. **فضلاً على القتال، تحاول داعش ثني سكان كركوك وديالى ونينوى وشمال بغداد عن المشاركة في الانتخابات.** **وتشير المنشورات إلى أن دولة العراق الإسلامية تعمل بشكل علني في هذه المناطق من العراق والتي تعد من المناطق المختلطة سكانياً، وكذلك تشير إلى أن داعش أكثر تنظيماً وقدرة على التأثير في هذه المناطق،** وقد يدل أيضاً على أن داعش تدرك وجود فرصة أكبر لإثارة الخصومات العرقية والطائفية والعنف المتبادل قبل الانتخابات.

واختُتم التقرير بالإشارة إلى أنه من المهم النظر في كيفية ربط هذه الرسائل الاستراتيجية بالعمليات العسكرية لداعش في كل منطقة.

رابط المقال: http://goo.gl/b6SwCp

العدد [٧٠]

التوتر الشيعي- السني واحتمال اندلاع حرب أهلية جديدة في لبنان

الكاتب: أحمد ماجد يار/من كبار باحثي معهد المشروع الأمريكي
معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة - آذار ٢٠١٤

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

تدل الاضطرابات السياسية والأمنية المتنامية في لبنان على فشل سياسة الولايات المتحدة؛ فحزب الله مستمر بتوسيع ترسانته العسكرية وتهريب الصواريخ من سوريا، وهو ما يُنذر بنشوب حرب أخرى مع إسرائيل، وبإزاء ذلك تكتسب الجماعات المرتبطة بالقاعدة موطئ قدم لها في المناطق السنية، وإن امتداد الصراع الطائفي في سوريا إلى لبنان، يدفع به إلى شفا حرب أهلية أخرى

استهل الكاتب الأمريكي والزميل الباحث في معهد المشروع الأمريكي دراسته بالقول: على مدى النصف الأخير من القرن الماضي، **برزت الطائفة الشيعية في لبنان لتصبح القوة السياسية والعسكرية الأكثر نفوذاً في البلاد. إن حزب الله المدعوم مالياً وعسكرياً من إيران، والذي تعده الولايات المتحدة جماعة إرهابية، يهيمن على الحياة السياسية اللبنانية، وله ميليشيا أقوى من الجيش اللبناني، ويدير برنامجاً واسعاً للرعاية الاجتماعية، حيث يعمل بمثابة دولة داخل دولة. وقد تدخّل مؤخراً في الحرب الأهلية السورية التي ألهبت التوتر بين السنة والشيعة في لبنان، وشلّت النظام السياسي، مما يهدد بانزلاق البلاد إلى حرب أهلية أخرى.** فدمشق تتصارع مع مشاكلها الداخلية، بينما مشاركة واشنطن في قضايا الشرق الأوسط على أدنى مستوياتها، وقد كثفت إيران جهودها الشاقة لملء الفراغ وبرزت كقوة خارجية أكثر نفوذاً في الشؤون اللبنانية على حساب مصالح الولايات المتحدة الجيوسياسية في المنطقة.

من التهميش إلى الهيمنة السياسية والعسكرية

يتميز تاريخ اللبنانيين الشيعة بالاضطهاد الديني والتهميش السياسي لأربعة قرون من الحكم العثماني السني (١٥١٦ – ١٩١٨)، وقد عانى المجتمع الشيعي في لبنان بدعوى ارتباطهم مع بلاد فارس. وبدأ تحسّن طفيف في حياتهم الاجتماعية والسياسية تحت الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٤٣، عقد المسيحيون الموارنة والسنة المسلمين ميثاق العهد الوطني، وهو اتفاق غير مكتوب وضِعت فيه أُسس استقلال لبنان ونظام الحكم على أساس التوزيع الطائفي للسلطة، حيث حصل الموارنة على رئاسة الدولة، وحصل السنة على رئاسة الوزراء والشيعة على رئاسة البرلمان. وعلى الرغم من أن الاتفاق ينص على أن المناصب الحكومية الأخرى سوف توزّع على ١٧

طائفة دينية معترف بها في لبنان، **إلا أن الطائفة الشيعية بقيت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الحكومة.**

التغيرات الديموغرافية والنزوح الداخلي

بعد أن طردت الأردن قيادة منظمة التحرير الفلسطيني، انتقلت المنظمة إلى لبنان، حيث أقامت العديد من المعسكرات التدريبية في المزارع الشيعية التي اغتصبتها في الجنوب، وجندت الرجال الشيعة قسراً، وأصبح الجنوب اللبناني الشيعي هدفاً متكرراً للهجمات الانتقامية الإسرائيلية لنشاط المقاتلين الفلسطينيين. ونتيجة لذلك فرّ العديد من الشيعة خارج لبنان بحثاً عن حياة أفضل، بينما انتقلت العوائل الأكثر فقراً إلى بيروت، مما جعل المجتمع الشيعي في بيروت أحد أكبر المجتمعات. **كذلك شهد الشيعة اللبنانيون ثورة ديموغرافية في العقود الأخيرة، إذ لم يكن هناك أي تعداد رسمي في لبنان منذ عام ١٩٣٢، إلا أنه يُعتقد أنهم أكبر الطوائف الـ ١٨ المعترف بها رسمياً، حيث يشكلون ما بين ٢٧ إلى ٤٥ ٪ من لبنان.** وعندما جاء رجل الدين الشيعي البارز موسى الصدر إلى لبنان عام ١٩٥٩، كان أول من استفاد من التغيرات الديموغرافية للنهوض بالحقوق السياسية الشيعية، حيث أنشأ في عام ١٩٦٩، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وبعد خمس سنوات، وحّد المجتمعات الشيعية في جنوب لبنان تحت حركة سياسية جديدة هي (حركة المحرومين)، وعند اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ أنشأ أفواج المقاومة اللبنانية أو حركة أمل.

حزب الله من الميليشيا إلى الصعود السياسي

برز حزب الله في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بدعم إيراني، فقد نظر النظام الثوري الإيراني الجديد بارتياب تجاه حركة أمل، حيث إن أغلب قياداتهم السياسية علمانية وغير راغبة بأن تكون وكيلاً لتعزيز الأجندة الإيرانية في المنطقة. لذلك سعت إيران لإنشاء منظمة أكثر مرونة ومن شأنها أن تحاكي الزعيم الأعلى لإيران آية الله الخميني. **واليوم، حزب الله لم يعد ميليشيا مسلحة بسيطة تابعة لإيران، فخلال عقدين من قيادة حسن نصر الله تحوّل الحزب إلى قوة عسكرية وسياسية وهيمن على السياسة اللبنانية، وحصل على حق النقض في البرلمان، وله ميليشيا مجهزة ومدربة أفضل من القوات اللبنانية، وتدير إمبراطورية إعلامية، وتنفذ برامج للرعاية الاجتماعية الواسعة في بيروت والمناطق التي يهيمن عليها الشيعة.** فضلاً على ذلك يحصل حزب الله على نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من إيران، كذلك تنوّعت مصادر دخله من خلال الأعمال المشروعة وغير المشروعة في الداخل وفي الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

قوة إيران الناعمة في لبنان

في سياق ذلك لفت الكاتب النظر إلى أن الدعم الذي تقدمه إيران لحزب الله لايشمل الدعم العسكري والمالي فحسب بل يمتد إلى الجوانب الثقافية والتعليمية والدينية وفي مجال إعادة الإعمار، فقد نفذت إيران على سبيل المثال ٥,٤٨٠ مشروعاً في مجال إعادة البناء.

الحرب الطائفية السورية تمتد إلى لبنان

عدّ الكاتب تدخل حزب الله في سوريا محفوفاً بالمخاطر، حيث عمّق التوتر بين السنة والشيعة في لبنان، وهو كذلك يهدد هذا البلد بالانزلاق إلى حرب أهلية

أخرى. وفي العامين الأولين من الصراع السوري، نفى حزب الله قتاله إلى جانب قوات الأسد. وبعد اجتماعات منفصلة مع آية الله الخامنئي ونائب وزير الخارجية الروسي، أعلن نصر الله الحرب في سوريا وحثّ أنصاره على عدم السماح بسقوط سوريا في يد أمريكا وإسرائيل أو التكفيريين، وقال إنه أرسل المئات من المقاتلين لمساعدة الرئيس السوري بشار الأسد لاستعادة السيطرة على مدينة القصير، معقل المتمردين في غرب سوريا وبالقرب من الحدود اللبنانية. وفي ٢٥ مايس، أشاد نصر الله بالانتصار في معركة القصير وتعهد بمواصلة القتال في سوريا، محذراً من بقاء الشيعة ولبنان على المحك: "هذه معركتنا... سوريا هي العمود الفقري للمقاومة، والمقاومة لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي بينما يتم كسر ظهرها". **وعلى الرغم من أن حزب الله نجح في تحويل الحرب لصالح النظام السوري، إلا أن مغامرته الطائفية هذه أثارت ردة فعل عنيفة من السنة داخل لبنان وخارجه.** إن عسكرة حزب الله في الداخل وسياساته الطائفية قد ساعدت على تطرف السنة الذين يشعرون بأنهم معزولون على نحو متزايد من قِبل حزب الله الذي سيطر على النظام السياسي. ولم تتعافَ الطائفة السنية بعد اغتيال زعيمها المؤثر رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥، وتولي نجله سعد الحريري قيادة الطائفة السنية كرئيس لتيار المستقبل، والذي يعيش في فرنسا لأسباب أمنية، **وإن فقدانها للسلطة ساعد في صعود الجماعات السنية المتطرفة والمرتبطة بتنظيم القاعدة**. وعلى سبيل المثال ارتفعت شعبية رجل الدين السلفي **أحمد الأسير** بين الشباب السنة في لبنان، بسبب ارتفاع المشاعر المعادية للشيعة في البلاد، حيث يجري استبدال صور الحريري والقادة المعتدلين برايات سوداء تمثل تنظيم القاعدة العالمي، حيث أعلنت جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام وهما مرتبطتان بتنظيم القاعدة، حربهما في لبنان وإنشاء خلايا متطرفة في المناطق السنية. **إن الطائفة السنية أصبحت لاتثق بمؤسسات الدولة اللبنانية وجيشها، حيث يُنظر إليها من قِبل السنة على أنها تقف إلى جانب حزب الله.**

إن التدخل في سوريا قد يكلف حزب الله سياسياً، ففي العقود الثلاثة الماضية، دأب كل من حزب الله وكذلك راعيه إيران على تصوير نفسيهما بأنهما المدافعان عن القضية الفلسطينية ضد العدو اللدود إسرائيل. إن مهامهما الجديدة تضعهما في مواجهة مباشرة مع التحالف الإقليمي السني، ويمكن أن يكلف حزب الله خسارة داعميه من المسلمين غير الشيعة داخل لبنان وخارجه.

في الوقت الحاضر، يحظى حزب الله بتأييد واسع بين الشيعة اللبنانيين ويحافظ على تحالفه مع شركائه المسيحيين والدروز، إلا أن الحزب وقع في شرك الحرب الأهلية السورية التي طال أمدها، فتقديم الدعم من الشيعة أو حلفائه من غير الشيعة هو موضع شك، **حيث انتقد بعض القادة الشيعة المستقلين، مثل مفتي صور والسيد حسن الأمين وعضو المجلس الإسلامي الأعلى هاني فحص، دور حزب الله الطائفي في سوريا، ودعوا للوقوف إلى جانب أخوتهم في المعارضة السورية ضد الدكتاتور بشار الأسد.**

ربما توقع كل من حزب الله وإيران ردة فعل قوية من السنة بسبب تورطهما في سوريا، ولكن عواقب عدم تدخلهما ربما تكلفهما أكثر، فخسارة دمشق الحليف الأقرب إلى طهران يحط من قدرة الأخيرة على بسط

قوتها في المنطقة، إذ لم تستخدم إيران، سوريا كممر رئيس لتوريد الأسلحة إلى حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي فحسب، بل وظّفت تحالفها الاستراتيجي مع سوريا في التنافس ضد المملكة العربية السعودية وإسرائيل أيضاً. ووفقاً للكاتب **فإن بقاء النظام السوري يعد ضرورة وجودية لحزب الله تفوق التكاليف الأمنية والسياسية** التي يتكبدها جراء التدخل في سوريا، **وإن الصراع السوري له تأثير كبير على مستقبله.**

التهديد المحدق بلبنان

على الرغم من صغر حجم لبنان وقلة عدد سكانه، إلا أنه يلعب دوراً هاماً في الاستقرار الإقليمي وفي المصالح الأمريكية الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إذ أكد هذه الحقيقة الرئيس أوباما في لقاء مع الرئيس اللبناني ميشيل سليمان في ديسمبر عام ٢٠٠٩ بالقول: "من الواضح أن لبنان بلد بالغ الأهمية في منطقة حرجة، ونحن نريد أن نفعل مابوسعنا لتشجيع لبنان قوي ومستقل وديمقراطي"، ومنذ عام ٢٠٠٦، تعهدت الولايات المتحدة بأكثر من مليار دولار من المساعدات العسكرية والاقتصادية لتعزيز الديمقراطية في لبنان وتعزيز مؤسساتها الأمنية.

تدل الاضطرابات السياسية والأمنية المتنامية في لبنان على فشل سياسة الولايات المتحدة إلى حدٍّ كبير، حيث إن القوة السياسية لحزب الله آخذة بالارتفاع في حين يأخذ تأثير قوى الـ ١٤ من آذار الموالية للغرب بالانحسار، فحزب الله مستمر بتوسيع ترسانته العسكرية وتهريب الصواريخ من سوريا، وهو ما يُنذر بنشوب حرب أخرى مع إسرائيل، ولاسيما أن القوات اللبنانية ماتزال غير قادرة على حفظ الأمن وحدود البلاد، وبإزاء ذلك تكتسب الجماعات المرتبطة بالقاعدة موطئ قدم لها في المناطق السنية، وإن امتداد الصراع الطائفي في سوريا إلى لبنان، يدفع به إلى شفا حرب أهلية أخرى. ومع انهماك سوريا في الصراع الداخلي، وانحسار دور واشنطن في منطقة الشرق الأوسط، كثّفت إيران جهودها لملء الفراغ وبرزت كلاعب أكثر نفوذاً في الشؤون اللبنانية.

إن الولايات المتحدة لا تستطيع الاستمرار بهذا الوضع وتجاهل انزلاق لبنان إلى حالة الفوضى، فسيادة وأمن وديمقراطية لبنان أمر حيوي لاستقرار المنطقة وكذلك لاحتواء أعداء الولايات المتحدة وهم إيران وسوريا وتنظيم القاعدة.

واختُتمت الدراسة بالإشارة إلى حاجة الولايات المتحدة وحلفائها لاعتماد استراتيجية متعددة الجوانب ترمي لمواجهة النفوذ الإيراني وتعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية وعلى رأسها القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي. **وفوق كل شيء على إدارة الرئيس أوباما مشاركة الزعماء المعتدلين من جميع الجماعات العرقية والدينية اللبنانية بما في ذلك الشيعة لاحتواء حزب الله وتهميشه.**

وفي الواقع تسربت برقيات دبلوماسية أمريكية من السفارة في بيروت تشير إلى أن الدبلوماسيين الأمريكيين لم يفعلوا شيئاً يُذكر **من أجل العمل مع زعماء شيعة لبنانيين مستقلين يعارضون سياسات حزب الله وإيران وسوريا في لبنان. وإلى أن يتم نزع سلاح حزب الله، ستستمر لبنان بالوقوف على حافة الفوضى والعنف.**

رابط المقال: http://q9r.me/y7u

العدد [٧٠]

النزاع السوري والتطرف السني في لبنان

الكاتب: الكسندر كورباي/ محلل شؤون الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي/ كندا
وقفية كارنيجي للسلام العالمي - ٩ / ١ / ٢٠١٤
ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار حسن
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن للتطرف السني في لبنان أوجه متعددة، وقد ساهم الفراغ السياسي في تفاقمه، فالبلاد بلا حكومة منذ آذار الماضي، وهذا يؤثر بصورة مباشرة على الوضع الأمني في بيروت، لذا يبدو أن الدولة اللبنانية لن تتمكن من التعامل مع نمو السلفية السنية العنفية ومع تفاقم التشنّجات السنية - الشيعية

يستهل الكاتب مقاله بالربط بين الانفجارات التي توالت في الضاحية الجنوبية لبيروت (معقل حزب الله)، وبين الدعم العسكري الذي يقدمه الحزب للنظام السوري. فالتفجيرات الدموية الثلاثة كشفت عن نزعتين مقلقتين: **التشدد المتنامي في صفوف المسلمين السنة المحرومين، ودخول الفصيلين السوريين (داعش وجبهة النصرة) التابعين لتنظيم القاعدة إلى لبنان.**

ويشير الكسندر كورباي إلى أن **الانتحاري الذي نفذ الهجوم الأخير في لبنان، ينحدر من أكثر المناطق فقراً، والتي تعايشت مع المحنة التي يمر بها اللاجئون السوريون الذين تدفقوا إليها أخيراً بأعداد كبيرة عبر الحدود.** كما تحمل هذه المناطق ذكريات عن الفضائع التي ارتكبها نظام حافظ الأسد ومن بعده ابنه بشار إبّان الاحتلال السوري للبنان. ومن هذه البيئة المثقلة بالفقر واليأس والعداء المذهبي، ومع ازدياد حدة الحرب الأهلية السورية، **ظهر شيوخ نافذون يقودون أتباعهم الفقراء في عدة مناطق من لبنان.** ويمكن تقسيم هؤلاء القادة السلفيين إلى قسمين: **الذين يستخدمون منبر الوعظ لإيصال أفكارهم، وأولئك الذين ينخرطون في الأعمال القتالية، وقد تختلف تكتيكاتهم إلا أنهم يرتبطون ارتباطاً وثيقاً من خلال العقيدة والاتحاد فيما بينهم.**

من المجموعة الأولى **الشيخ زكريا عبد الرزاق المصري** الذي اقتصرت خطبه الدينية على دعوة السنة إلى الانضمام للقتال في سوريا. أما المجموعة الثانية، فتبدو أكثر نشاطاً في الأعمال القتالية **كالشيخ أحمد الأسير** الذي اتخذ من صيدا مقراً له، ويصفه أنصاره بـ(أسد السنة) ويمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة وعرف بخطبه النارية، هاجم في بعضها حزب الله.

وهناك شيخ آخر يدعى **حسام الصباغ**، يُعتقد أن أتباعه يبلغون ٢٥٠ شخصاً، وهو ذو باع طويل في الجهاد؛ فقد قاتل في الحرب الأهلية اللبنانية، وفي أفغانستان والشيشان، كما سرّب المقاتلين إلى حمص السورية، وقاتل هناك إلى جانب جبهة النصرة.

ويعتقد الكاتب بأن التقارير إن صحّت حول الشيخين سالفي الذكر (الأسير والصباغ) فإنه أمر يدعو للقلق، **فهما لم يكتفيا بزرع الأفكار المتشددة في عقول أنصارهما، بل ولّدا الظروف التي أتاحت للقاعدة في سوريا مدّ نشاطها إلى لبنان أيضاً، لذا يجب على السلطات اللبنانية وحزب الله التنبه لخطورة هذا الوضع.**

ويعترف الكسندر كورباي بأن التطرف السني في لبنان مسألة متعددة الأوجه، والفراغ السياسي ساهم في تفاقمه. فالبلاد بلا حكومة منذ آذار الماضي، عندما استقالت حكومة ميقاتي بسبب خلافها مع حزب الله، وهذا يؤثر بصورة مباشرة على الوضع الأمني في بيروت. لذا يبدو أن الدولة اللبنانية لن تتمكن من التعامل مع نمو السلفية السنية العنفية واحتدام التشنجات السنية الشيعية.

رابط المقال: http://q9r.me/1sri

الأبعاد السياسية والتقنية للطاقة الكهربائية إبّان حكم سلطة التحالف المؤقتة

الكاتبة: نداء أحمد/زميل زائر في قسم الشؤون السياسية والعلوم الاجتماعية في معهد الجامعة الأوروبية/فلورنسا/إيطاليا
مشروع بحوث ومعلومات الشرق الأوسط (MERIP)

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

أصبح من الواضح جداً أن تدفق الطاقة الكهربائية ذو طابع سياسي، فهناك صلة وثيقة بين النفط والكهرباء فضلاً على العنف السياسي والجريمة والأسواق الخاصة للتجارة بالطاقة، وتداول قطع الغيار والنقد، وأمور أخرى

بدأت الكاتبة مقالها بالإشارة إلى سلطة التحالف المؤقتة في العراق التي حكمت لمدة وجيزة من ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، وهي هيئة أمريكية - بريطانية كانت تنوي تحويل البلاد كلياً عما كانت عليه من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، ومن بلد دكتاتوري إلى ديمقراطي ليبرالي. إن الطابع الراديكالي لهذه الخطط والأوامر أدى بالعديد من العراقيين إلى رفض تلك الهيئة بعدّها تجربة إمبريالية متسرعة وغير مدروسة، وفي الواقع إنها كانت مدمرة كذلك.

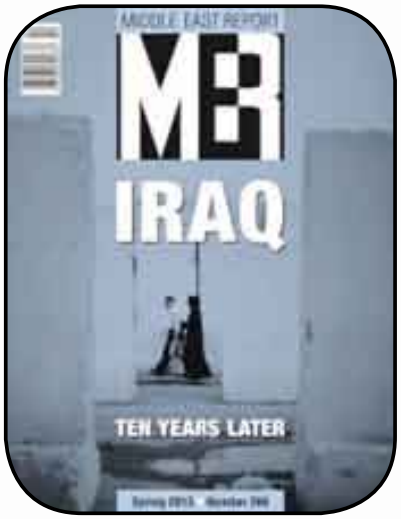

وقد بدأ خلاف كبير داخل إدارة بوش حول كيفية تنفيذ "إعادة الإعمار" في العراق قبل التخطيط للحرب، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك التزام واتفاق على نطاق واسع بإعادة العراق إلى الديمقراطية. وقد صدرت وثائق حددت المهمة الأمريكية الرئيسة في العراق - بعد فرض القانون والنظام - بتوفير مساعدات الإغاثة وإعادة الإعمار واتخاذ تدابير لتعزيز مصالح الولايات المتحدة في العراق على المدى الطويل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. **ولكن واشنطن لم تكرس الموارد الكافية أو الخبرة التقنية للقيام بالمهمة بشكل صحيح بما في ذلك تلك التوصيات التي صدرت من مكتب المفتش العام في الولايات المتحدة المختص بإعادة إعمار العراق.** يعدّ تولي وإدارة دولة، مهمة كبرى خاصة أنها بحاجة لإعادة بناء مؤسساتها من الألف إلى الياء، فالدولة أكثر من مجرد دستور وانتخابات مجالس محلية، كما أن اقتصاد السوق أكبر من مجرد لوائح وأنظمة مالية وموازنة. وقد كانت إعادة تصميم الدولة العراقية تتطلب تدابير أخرى كإدخال التعاملات الإلكترونية وتأهيل البنية التحتية المنهارة للنفط.

ولفتت الكاتبة النظر إلى أن تأمين تدفق النفط كان على رأس الأولويات للمحتلين عند دخولهم العراق، فالمنشآت النفطية، من الآبار وخطوط الأنابيب إلى مصافي التكرير ومقر وزارة النفط في بغداد، كانت تحت حماية القوات الأمريكية من موجات النهب في أعقاب سقوط بغداد. ومع ذلك، فإن صناعة

النفط العراقية لم تكن مواكبة للاستهلاك المحلي في الأيـــام الأولى للاحتلال، ولحل هذه المشـــكلة بدأت ســـلطة التحالف المؤقتة فوراً باســـتيراد المنتجات المكررة بعد أن توقـــف العمل في مصافي التكرير لمرات عدة، **ويبدو أن تدفـــق النفط العراقي يعتمد على شـــيء آخر إلى جانب الحماية المسلحة وهو تأمين إمداد الطاقة الكهربائية.**

إعادة بناء الشبكة الكهربائية

توقّعت إدارة بوش حدوث مشكلة في إمدادات الكهرباء العراقية، ولكن ليس بمدى الضرر الذي نتج عن عمليات النهب والسلب بعد الغزو، فأصدر الرئيس جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٣ أوامر بتأسيس مكتب إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية لعراق ما بعد الحرب ومقره في وزارة الدفاع برئاسة الجنرال المتقاعد جي غارنر، وكان مسؤولاً عن إعادة تدفق التيار الكهربائي للمستشفيات، ثم إلى محطات معالجة المياه وأنظمة الصرف الصحي ثم إلى المنازل، وأخيراً إلى الشركات والأسواق التجارية والمصانع، واجتمع فريق العمل مع المهندسين العراقيين الذين يعرفون نظام السلطة في بغداد.

كان العـــراق يُنتـــج ٤٠٠٠ميغـــاوات يوميـــاً قبل الاحتـــلال، **وانخفـــض توليـــد الطاقـــة إلى ٧١١ ميغاوات يومياً بســـبب القصف الذي ســـبق الغزو والقتال الـــذي أتلف ما يقرب مـــن ٥٠ برجاً لنقل الطاقة الكهربائية، فضلاً على اتلاف ٧٠٠برج من قِبل اللصوص الذين سلبوا المعادن الثمينة وباعوها إلى إيران والكويت، وكانت النتيجة تعطيل شبكات النفـــط والصرف الصحي، فضلاً على انقطاع التيار الكهربائي المتكرر في بغداد.**

كان لسلطة التحالف المؤقتة نهج مختلف للغاية في حكم العراق فقد ركز مكتب إعادة الإعمار على نقل سريع للسلطة إلى القادة العراقيين مع الحد الأدنى من التدخل، ولم تكن هناك أي خريطة شاملة لشبكات النقل والتوزيع الكهربائي، وكانت الشبكة نفسها قديمة ولا تعمل وفق تعليمات ومعايير منضبطة ونتيجة لذلك كانت شبكة توزيع هشة للغاية وفي حال انهارت منشأة واحدة منها فذلك كفيل بانهيار النظام كله.

ولاحظت الكاتبة وجود ترابط كبير بين تدفق النفط والكهربـــاء، فمضخات النفط والمصافي تعمل على الكهرباء ومعظم محطـــات توليد الطاقة الكهربائية بدورهـــا تحتاج إلى المنتجات البترولية لتشـــغيلها وللحصـــول على طاقة كهربائيـــة دون انقطاع، لذا فـــإن كلاً من قطـــاع النفط والكهربـــاء بحاجة إلى تكنولوجيـــا حديثة وقطع غيار فضلاً على ســـيولة نقدية جاهزة. وقـــد كان العراق يفتقر لتلك الأموال والتكنولوجيا بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة من قِبل الأمم المتحدة.

العنف

تَشكّل سوق إعادة الإعمار أواخر ٢٠٠٣ ، وبسبب أعمال العنف تم توجيه كميات هائلة من أموال إعادة الإعمار إلى بناء الأسوار ونشر الدوريات المسلحة وتم دفع مبالغ طائلة لشـــركات أمن خاصة لحراسة مواقع المشـــاريع التي تمولهـــا الولايات المتحدة، فالتخريب اســـتنزف البنى التحتية بشـــكل مستمر، وجاء العنف ذاته نتيجة لسلسلة من القرارات التي اتخذتها وزارة الدفاع الأمريكية وسلطة التحالف.

في بداية الاحتلال، اعتقد القادة الميدانيون بأن عدد

الجنود على الأرض لم يكن كافياً، ففي بغداد على سبيل المثال كان هناك جندي واحد لكل ٢٥٠ نسمة، وقد تلاشت قوات الجيش والشرطة العراقية عند سقوط بغداد، **ولم يكن باستطاعة أي شخص الحيلولة دون ظهور حالات السلب والنهب**. وتدهور الوضع أيضاً بسبب قرار سلطة التحالف المؤقتة في وقت مبكر بتفكيك وحلّ جميع القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية، ولم تكن محاولات سلطة التحالف المؤقتة لتنشيط قوة الشرطة من خلال التدريب ناجحة، **كما أن قرار اجتثاث البعث الذي أقصى مجموعة كبيرة من البيروقراطيين ذوي الخبرة في مؤسسات الدولة كان ذا تأثير سلبي.**

وأشّرت الكاتبة تفاقم التمرد المتزايد ضد الاحتلال والنظام السياسي الجديد بعد الغزو إذ وصل إلى درجة تدمير مقر الأمم المتحدة في بغداد، وكان التمرد يشمل جماعات مختلفة بعضها دينية وأخرى علمانية والبعض الآخر مرتبط بعصابات إجرامية، وكانت البنية التحتية للنفط واحدة من الأهداف الرئيسة.

خلال سبع سنوات من الاحتلال، لم يستطع الجيش الأمريكي ولا الدولة العراقية الوليدة صدَّ العنف أو الحدّ منه، وسيطرت العصابات المسلحة على الطرق السريعة ولا سيما في الصحراء الغربية، وكذلك على أجزاء من الموانئ ومساحات شاسعة من الأراضي التي تتخللها خطوط أنابيب النفط العراقية، كما أنها كانت جزءاً من أي صفقة تجارية في تلك الأماكن سواء كانت تجارة مشروعة أو تهريباً، بما في ذلك النفط وسحبه من الأنابيب نفسها وتهريبه.

المال العام والشركات الخاصة

تم تمويل مشاريع بناء الدولة العراقية من المال العام إبّان سلطة التحالف المؤقت ولكن الإشراف والتنفيذ كان من قِبل شركات أمريكية خاصة، **وكان للخبراء الذين يديرون المشاريع أو يعملون كوسطاء بين الجهة المانحة والجهة المستفيدة من المعونات المقدمة إلى العراق دور سياسي كبير**، كما أن عدم وجود مساءلة للمحتلين عن صرف الأموال العراقية تضمن العديد من المخاطر المعنوية.

وقد اعتمدت مشاريع سلطة التحالف المؤقتة لإعادة الإعمار على مصدرين للتمويل: **دافعو الضرائب الأمريكيين وعائدات النفط العراقي، وقد أنشأت الولايات المتحدة صندوق إغاثة وإعمار العراق لتودع فيه الحسابات المصرفية والأموال العراقية المجمدة التي استولى عليها الغزاة من عائدات النفط التي تم جمعها في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء المنبثق عن الأمم المتحدة**. وتم تخصيص مبالغ طائلة لإعادة إعمار العراق ولكن سلطة التحالف لم تصرف منها سوى القليل وذلك بسبب القيود التي فرضها الكونغرس، وفي المقابل فإن بريمر الذي كانت له سلطة شخصية كاملة على الأموال العراقية **عارض التدقيق والرقابة الخارجية** وتم صرف ما قيمته ٧مليارات دولار من الأموال المخصصة في عمليات التنمية وإعادة الإعمار، وقد أنفقت سلطة التحالف المؤقتة في مدة حكمها ما قيمته ٢٠ مليار دولار من الأموال العراقية.

تم التعاقد مع شركات خاصة لإنجاز المشاريع في العراق معظمها من أمريكا مثل شركة بكتل وسيمنز وسان فرنسيسكو، ومع تزايد الهجمات على مواقع

الكهرباء والنفط، سعت سلطة التحالف المؤقتة لتدريب القوات العراقية على توفير الأمن، ووظفت شركة بريطانية تدعى إرينيس للتدريب. وكشفت الكاتبة عن أن **التعاقد مع شركات خاصة كان في الخفاء، مما خلق عدداً من المشاكل على المدى الطويل، بما في ذلك العمولات والعقود والاحتيال الضريبي، وبرزت هذه المشاكل بعد رحيل سلطة التحالف المؤقتة.**

قياس النجاح

وضعت سلطة التحالف المؤقتة بعد رحيلها مراجعة لإنجازاتها في تقرير، **ويبدو أن بريمر هو الوحيد الذي أشاد بعمل سلطة التحالف في حين أن العديد من المعلقين لم يتفقوا معه بهذا الصدد**، وقد قيّمت مؤسسة راند البحثية أداء سلطة التحالف عن طريق أربعة كتّاب أشاروا إلى أن توزيع الطاقة خلال عهد بريمر كان أكثر عدالة، ففي عهد صدام كانت بغداد تحظى بخدمات أفضل مما كانت لمناطق أخرى من البلاد، ولكن سوء الخدمات وانقطاع الكهرباء يشمل الجميع الآن وبشكل متساوٍ. من دون إصلاح شامل للشبكة بأكملها، فإن النظام لن يكون قادراً على التعامل مع الطلبات الجديدة، لذا تم سد هذا النقص عن طريق الاستفادة من كهرباء كردستان والاستعانة بمحطة الطاقة التركية في البصرة وكذلك الاستيراد من إيران. **واستمرت الشبكة الكهربائية في العراق بالتعثر وليس من المتوقع أن تستطيع سد الاستهلاك المحلي حتى عام ٢٠١٥.**

أدّت أوامر سلطة التحالف المؤقتة القاضية بإضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة العراقية وفتح السوق العراقية إلى فشل واضح، **كما أن التقسيم المؤسسي على أساس طائفي الذي تقدم به بريمر عندما شكّل مجلس الحكم العراقي، مثّل الخطوط الأولى للحرب الأهلية في العراق التي اندلعت بعد مضي بضعة أشهر على رحيل سلطة التحالف المؤقتة.** إن عدم قدرة المحتلين على احتواء أعمال العنف، ساهم في ظهور سوق مفتوح بالفعل، ولكنه بشكل رئيس لمن يوفرون الحماية المسلحة لصفقات الدول المحتلة بما فيها نقل الأموال.

زادت مشاكل إمدادات الكهرباء العراقية في الواقع بعد ٢٠٠٤ عندما تم نقل قيادة جهود إعادة الإعمار من البنتاغون وسلطة التحالف إلى وزارة الخارجية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية العالمية (USAID)، وكان للتمرد المكثف أيضاً حصة في تلك المشاكل، ومع ذلك فإن تجديد اتفاق سلطة التحالف لقطاع الكهرباء لم يتم إكماله، لأن إعادة بناء الهياكل المادية يأتي بالدرجة الثانية بعد بناء المؤسسات والمجتمع المدني التي كانت من أولويات الولايات المتحدة.

واختتمت الكاتبة مقالتها بالقول: على ما يبدو فإن مشكلة الكهرباء بسيطة وتقنية بشكل لا لبس فيه، تماماً مثل الديمقراطية، ومع ذلك، فقد كانت هدفاً يصعب الوصول إليه عام ٢٠٠٣، ويمكن فهم السياسة التقنية للطاقة الكهربائية في مشروع بناء الدولة العراقية عن طريق متابعة خطوط الشبكة. **وقد أصبح من الواضح جداً أن تدفق الطاقة الكهربائية ذو طابع سياسي، فهناك صلة وثيقة بين النفط والكهرباء فضلاً على العنف السياسي والجريمة والأسواق الخاصة للتجارة بالطاقة، وتداول قطع الغيار والنقد، وأمور أخرى.**

رابط المقال: http://q9r.me/1r4s

العدد [٧٠]

العراق يواجه مشكلات في جودة النفط مع سعيه لزيادة مبيعات النفط

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

تزامنت مساعي العراق لضخ المزيد من النفط إلى آسيا مع شكاوى من بعض المشترين بخصوص جودة الخام العراقي وهو ما يلقي بظلال شك على قدرة بغداد على زيادة إمداداتها من خام البصرة الخفيف إلى المنطقة بمقدار الثلث في عام ٢٠١٤.

وتمكّن العراق من التغلب على مشكلات في الإمداد تسببت في الحد من صادرات خام البصرة الخفيف من مرافئ النفط في جنوب البلاد العام الماضي.

وساهم ارتفاع الإنتاج في كبح أسعار النفط التي زادت بسبب توترات سياسية نشبت مؤخراً وتعطل الإمدادات من ليبيا ومن شمال العراق وبعض المناطق الأخرى.

ولكن منذ ديسمبر كانون الأول شكا ثلاثة مشترين في شمال آسيا من بينهم شركتا نفط حكوميتان في الصين من ارتفاع نسبة المياه في خام البصرة وهو ما قد يعكس الحاجة لمزيد من التحديث للبنية التحتية النفطية في العراق وإلا اضطر لإبطاء معدل التحميل مجدداً.

وقال أحد المشترين الذي طلب عدم ذكر اسمه، لوكالة رويترز (٨ نيسان): "الإنتاج أعلى في الواقع ولكن الوقت اللازم لفصل الرواسب والمياه ليس كافياً... كل ما يفعلونه هو نقل مشكلاتهم إلينا".

وقال المشترون الثلاثة إن نسبة المياه تراوحت بين ٠,٣-١٪ في عدة شحنات يبلغ حجم كل منها مليوني برميل وهو ما يسبب خسائر تصل إلى ثلاثة ملايين دولار لكل شحنة على فرض أن سعر الخام ١٠٠ دولار للبرميل.

وطلب المشترون تعويضاً في السعر من شركة تسويق النفط العراقية الحكومية سومو، لكنهم قالوا إنهم لم يتلقوا أي رد على طلباتهم. ولم يرد مسؤولو شركة تسويق النفط على الرسائل الإلكترونية والمكالمات الهاتفية للحصول على تعقيب أو مزيد من المعلومات بشأن مشكلة المياه.

ويمكن أن تقبل معظم المصافي نسبة المياه التي تصل إلى ٠,١٪. وعادة ما تترك هذه الشركات الخام الذي يحتوي على نسبة عالية من المياه في صهاريج لإتاحة الوقت لفصل السائلين والتخلص من المياه.

ولم يتضح على الفور سبب ارتفاع نسبة المياه في بعض شحنات خام البصرة الخفيف منذ ديسمبر كانون الأول رغم أن العراق يعمل على تدشين حقول نفطية جديدة لتعزيز إنتاجه.

وقال مسؤول بشركة نفط الجنوب الحكومية التي تشرف على إنتاج خام البصرة الخفيف: إنه سيتعين إجراء المزيد من التحديثات لمنشآت معالجة النفط لحل هذه المشكلة. **وأضاف المسؤول أن محطات المعالجة الحالية للخام المنتج من حقول النفط الجنوبية في العراق مصممة لمعالجة النفط الجاف وليس الممتزج بالمياه.**

وظهرت مشكلة المياه قبيل بدء وصول صادرات جنوب العراق إلى مستويات قياسية جديدة بعد كفاح استمر سنوات للوفاء بالتزامات الإمداد على الرغم من المرافئ المتقادمة وسعة التخزين غير الكافية.

العراق يرحّب بقرار الأمم المتحدة بشأن إنجاز منظمة القياس والمعايرة النفطية

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

رحّبت وزارة النفط بتقرير اجتماع لجنة الخبراء الماليين مع لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة الذي عُقد في برلين في العشرين من شباط الماضي على هامش اللقاء الثالث العراقي - الألماني الذي حضره سفير العراق في ألمانيا وممثل عن بعثة العراق الدائمة في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف.

وذكر بيان صدر عن وزارة النفط العراقية، وحصلت "المسلة" على نسخة منه، أن "الوزير عبد الكريم لعيبي رحّب بالتقرير الخامس الذي قُدِّم من قِبل الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ لعام ٢٠١٠، والذي أثنى على احترام الحكومة العراقية لالتزاماتها تجاه القرارات الدولية".

وأضاف البيان "التقرير الأممي أشاد بالتعاون المستمر بين لجنة الخبراء الماليين ولجنة التعويضات، وهنأ العراق لإنجازه منظومة القياس والمعايرة للصناعات النفطية".

ولفت البيان إلى أن "التقرير أكد التزام العراق بالعمل وفق نظام شامل لقياس كميات النفط المصدرة بما يتناسب والممارسات المعيارية المعمول بها في الصناعة النفطية وهو إنجاز يسجَّل لصالح وزارة النفط، إلى جانب، إيفاء الحكومة العراقية بالتزاماتها الدولية".

وذكر البيان أن "التزام العراق بتعهداته الدولية مكنه من تحقيق طموحاته وتطلعاته، وتمثل ذلك جلياً في قبوله عضواً في مبادرة الشفافية في الصناعة النفطية".

يُذكر أن وزارة النفط أعلنت مؤخراً عن استمرارها بتحديث ونصب العدادات الإلكترونية على جميع المنشآت النفطية التي لا توجد فيها عدادات وعلى جميع مراحل الإنتاج من البئر إلى عملية الضخ والتصدير، وكانت الوزارة أعلنت سابقاً عن إكمالها نصب وتثبيت منصة العدادات المركزية الخاصة بمنصات التصدير الأربع العائمة في موانئ البصرة.

فقد صرّح المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد أن العراق يعتمد العدادات النفطية الإلكترونية في تصدير النفط إلى خارجه والعدادات موجودة قبل عام ٢٠٠٣، مشيراً إلى أن تغيير العدادات يتم من قِبل أجهزة وشركات متخصصة في جيهان والمنافذ الجنوبية، وأن جميع التقارير التي صدرت عن مبادرة الشفافية كانت متطابقة مع أرقام العدادات النفطية التي تعلنها وزارة النفط بصورة شهرية.

وكانت الحكومة أعلنت في ١٠ من شهر كانون الثاني ٢٠١٠ عن انضمام العراق إلى مبادرة الشفافية الدولية للصناعات الاستخراجية.

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

الإصدارات المقترحة

١- النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧- كتب استراتيجية ملخّصة.

٨- كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء
التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء